تقدير موقف

العدد/137 سبتمبر 2020

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

الدور الإماراتي في الأزمة اليمنية: الأهداف، والآليات

مبروك ساحلي

حقوق النشر والتأليف

أنقرة – تركيا / أورسام ORSAM © 2020

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصرياً لأورسام .ORSAM باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية، والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصحيح، لا يجوز استخدام محتوى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM، الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام .ORSAM

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط

العنوان: أنقرة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3

هاتف: 20 15 888 850 90+

فاكس: 48 39 439 (312) 90+

مصدر الصور المنشورة: Shutterstock, Anadolu Agency(AA)

تقدير موقف
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

الدور الإماراتي في الأزمة اليمنية: الأهداف، والآليات

بخصوص الكاتب

د. مبروك ساحلي

مبروك ساحلي أستاذ العلوم السياسية بجامعة أم البواقي الجزائر، متحصل على درجة الدكتوراه، تتركز أبحاثه على: السياسة العامة، الاقتصاد السياسي، الإصلاحات السياسية، التنمية، نشرت له العديد من المقالات والأبحاث والدراسات في مجلات علمية محكمة، أبرزها: العلاقة بين الأمن والتنمية في دول الربيع العربي دراسة حالة الأزمة السورية، مؤشرات الدولة الهشة ومستقبل الاستقرار السياسي في الجزائر، تداعيات الأمن الغذائي على اختراق الأمن القومي العربي: رؤية مستقبلية، تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا.

سبتمبر 2020

مقدمة:

لم تشهد العلاقات اليمنية–الإماراتية، حالة استقرار حتى في عهد الرئيس السابق علي عبدالله صالح، بل ظلت في حالة مد وجزر، تبعا للأحداث التي شهدها اليمن والمنطقة، ولم تشهد علاقة البلدين استقرارا نسبيا إلا في أعقاب توقيع اتفاقية تأجير ميناء عدن لصالح شركة موانئ دبي في العام 2008 لمدة 25 عاما قابلة للتمديد لمدة عشر سنوات. كانت تلك الاتفاقية بمنزلة تنازل عن نشاط ميناء عدن المهم بالنسبة لليمن، ضمن مقومات الموقع الجيوسياسي للدولة اليمنية لصالح ميناء جبل علي، الذي أصبح محطة مهمة في خطوط التجارية الدولية.[1]

كما ساهمتالعديد من العوامل التي دفعت الإمارات للانخراط بدور محوري و فاعل في رسم المشهداليمني سواء السياسي فيما يخص المبادرة الخليجية أو العسكري من خلال المشاركة في عمليات عاصفة الحزم، وكان الهدف من ذلك توسيع نفوذها الإقليمي على خطوط إمدادات الطاقة عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب، والعودة إلى ميناء عدن الاستراتيجي، لاسيما بعد إعلان جيبوتي إلغاء عقد الامتياز الممنوح لمجموعة "موانئ دبي العالمية" واستعادة إدارة ميناء دورال، ورغبة الامارات من جهة أخرى في القضاء على قوى الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين) التي كان لها دور بارز في الثورة السلمية في اليمن والإطاحة بنظام علي عبد الله صالح.

أولا ـ أهداف الدور الإماراتي في اليمن:

تسعى الإمارات من خلال تدخلها في اليمن إلى تعزيز طموحها السياسي، والاقتصادي، والعسكري، ودورها كقوة متنامية، ذات تطلع إقليمي، تسابق منافسيها نحو حقبة جديدة. وبناء على ذلك، فإن أبرز الأهداف الإستراتيجية، التي تسعى الإمارات إلى تحقيقها في اليمن ومن خلال اليمن، تتبلور فيما يلي:[2]

1– تعزيز نفوذها الجيوسياسي المتنامي في ما وراء بحر العرب، حتى خليج السويس، شاملا ذلك خليج عدن، وغربي المحيط الهندي، بما يحقق الآتي:

أ. تقوية موقفها العسكري والاقتصادي في المنطقة، التي تشهد تنافسًا شديدًا مع إيران، والسعودية، وتركيا.

ب. دعم مركزها السياسي في مجلس التعاون الخليجي،

وجامعة الدول العربية، والعالم العربي (السُنِّي)، لمنافسة السعودية، ومصر، وتركيا.

ج. توسيع مشاركتها في مكافحة الإرهاب، بوصفها ورقة صعود إلى العالمية، وطريقًا مخمليًّا لكسب ود القوى الكبرى، وتبرئة ساحتها من التهم الموجهة إليها بشأن دعمها بعض الجماعات الإرهابية.

2- إرساء نظام اتحادي فيدرالي يمني من إقليمين أو ثلاثة، يحاكي، نسبيا، نظامها الاتحادي، في حال تعذر"ترتيب البلاد في دولتين منفصلتين على نحو ما كان قبل عام 1990؛ لتسخير الفوائد الجيوبوليتيكية للمناطق اليمنية الواقعة تحت نفوذها، خدمة لمصالحها في المنطقة، باستغلال التأثير الملحوظ لهذه المكاسب في مضمار التنافس الدولي، في إطار الشراكة، التي قسَّمت اليمن، فعليًّا، إلى مناطق نفوذ بينها وبين المملكة العربية السعودية؛ وذلك من خلال ما يلي:

أ. الاستغلال العسكري للمضائق، والجزر، والإطلالات البحرية المتعددة والمتنوعة.

ب. السعي لإيجاد وضع خاص لميناء عدن، أو إلحاقه بموانئ دبي العالمية، من خلال إحياء اتفاقية تشغيله، التي ألغيت عام 2012.

ج. التحكم في ستة قطاعات نفطية بحرية مغمورة، يقع ثلاثة منها قبالة السواحل اليمنية المشاطئة للبحر الأحمر، وثلاثة في خليج عدن، التي سبق أن منحت الحكومة اليمنية عام 2013، امتيازات التنقيب فيها لشركة توتال الفرنسية.

د. إضعاف قوى ثورة 11 فبراير/شباط 2011، باستهداف حزب التجمع اليمني للإصلاح، بوصفه أبرز هذه القوى، فضلا عن كونه، بحسب الرؤية الإماراتية، فصيلا تابعا للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، الذي أدرجته ضمن قوائم الإرهاب.

ثانيا_ إنشاء مليشيات عسكرية وإضعاف الجيش اليمني:

تدخلت القوات الإماراتية في حرب اليمن منذ انطلاق العملية العسكرية الموسومة بـ "عاصفة الحزم"، في 26 مارس 2015 بنحو 5000 جندي، تتمركز داخل قواعد عسكرية ومراكز قيادة وتدريب خاصة بها في عدة مناطق ساحلية، تقع على خليج عدن والبحر الأحمر، فضلا عن قاعدة صرواح التي تقع بمحافظة مأرب شمالا، وهذه القواعد هي: البريقة (عدن الصغرى) التي تعد المركز الرئيسي للقوات الإماراتية في اليمن، والريان (مطار الريان بالمكلا) بمحافظة حضرموت (الساحل)، وبلحاف بمحافظة شبوة، والمخاء (ميناء) بمحافظة تعز، والخوخة بمحافظة الحديدة. في حين تنتشر مجاميع محدودة العدد من القوات الإماراتية في مناطق مختلفة من عدن، ولحج، وشبوة، وحضرموت، والمهرة، ومناطق من الساحل الغربي.[3]

و تبيّن الخريطة الآتية تمركز القوات الإماراتية في اليمن حتى 1 /7/ 2019، وتظهر فيها جزيرة سقطرى في المحيط الهندي التي أقامت فيها الإمارات ثكنات عسكرية، رغم خلوها من أي نشاط عسكري للحوثيين.

فنظرا إلى الأهمية الإستراتيجية لجزيرة سقطرى، فإنَّ دولة الإمارات العربية المتحدة سعت إلى السيطرة عليها لإدراجها ضمن مصفوفة موانئها وقواعدها العسكرية المستحدثة في القرن الإفريقي، بما يحقق لها إحكام السيطرة العسكرية، والاقتصادية، والملاحية، على طول الخط الملاحي الممتد من شمالي بحر العرب، حتى خليج عدن، وصولا إلى البحر الأحمر، فخليج السويس. ويأتي أيضًا في سياق حرص الإمارات على جعل موانئها ومطاراتها عقدة مواصلات بحرية وجوية، إقليميًّا ودوليًّا. فعلى الصعيد العسكري، تتطلع الإمارات إلى بناء قاعدة عسكرية في الجزيرة، لتدعيم طموحها الإقليمي، ولعل ما يشير إلى ذلك قيامها، منذ ماي 2018، بنشر نحو 5000 جندي في الجزيرة، فيما تشير مصادر أخرى إلى أن أول عمل عسكري، كان في التاريخ ذاته، وتمثل في وصول خمس طائرات عسكرية تحمل أكثر من مئة جندي إماراتي، وبعض المدرعات والدبابات، وقيامهم بالسيطرة على المطار والميناء، وطرد الموظفين والمعنيين بالحراسات الأمنية. ولم تشمل عملية سحب قواتها من جنوب اليمن، نهاية عام 2019، قواتها التي تتمركز في سقطرى، وذلك كشأن القوات التي أبقت عليها في المخا، وعدن، وبلحاف، والريان.[4]

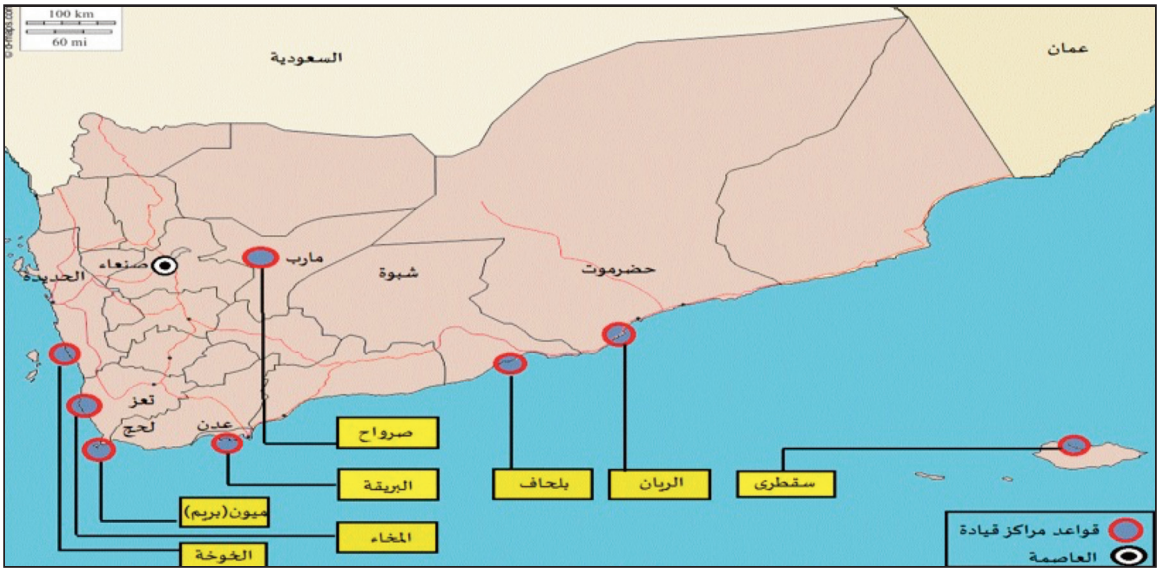

خريطة لمناطق انتشار القوات الإماراتية ومراكز قيادتها في اليمن

و يتمثل دور القوات الإماراتية في القيادة والسيطرة على التشكيلات المسلحة التي أنشأتها ودعمتها أثناء المعارك مع الحوثيين في المحافظات الجنوبية، خلال عامي 2015 و2016، حيث غدت هذه القوات ركيزة أساسية للإستراتيجية الأمنية الإماراتية في اليمن،أطلق عليها في ما بعد اسم "القوات المشتركة" [5]، والتي تتشكل من:

كما اعتمدت الإمارات على مرتزقة من بعض الدول الإفريقية. حيث تشير بعض التقارير على أن السودان حصل على 2.2 مليار دولار مقابل الدعم الدبلوماسي والعسكري، ويتراوح عدد الجنود السودانيين في اليمن ما بين 350 و 700 جندي بري.[6] وتم نشر أيضا 6000 جندي إضافي من قوة الدعم السريع شبه العسكرية(RSF) ، مما يجعل الوحدات السودانية أكبر قوة أجنبية في البلاد إلى حد بعيد، تقدر بعض المصادر إلى انها وصلت مع تطورات الصراع إلى حوالي 15 ألف مقاتل[7]. في حين يمثل التدخل الإريتري والجيبوتي والصومالي في اليمن أكثر غموضا، ففي حالة إريتريا يتم استخدام ميناء عصب كمركز لوجستي بحري جوي للعمليات السعودية الإماراتية.[8]

أما الصومال فأعلنت أنها منحت الإذن لدول مجلس التعاون الخليجي باستخدام مجالها الجوي، و تأجير مرافق الميناء في بربرة، لكن التقارير لم تؤكد بأن جنود الجيش الوطني الصومالي منتشرون في اليمن كمرتزقة، وفي الوقت نفسه، يبدو أن جيبوتي – الحليف السعودي الراسخ والمضيف للقواعد العسكرية الأمريكية والفرنسية واليابانية– قد سمحت أيضا باستخدام البنية التحتية لمطارها في بعض مهام قصف التحالف، على الرغم من بعض التوترات الأخيرة في العلاقات.[9] فالحرب في اليمن حققت مكاسب كبيرة لدول القرن الأفريقي، حيث وفرت مصدرا للدعم النقدي والدبلوماسي الجاهز للحكومات في المنطقة.

ثالثا_ إنشاء المجلس الانتقالي وإضعاف حكومة الشرعية:

أعلن عن تشكيل هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي يوم 11 مايو/أيار 2017، برئاسة عيدروس الزبيدي، وتضم قيادة المجلس 26 شخصا، وبينما أكد محللون يمنيون أن تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي انقلاب يعزز الانقلاب الذي قام به الحوثيون في صنعاء، وأن تمرد الزبيدي هدفه خلط الأوراق واستهداف قرارات عبد ربه منصور هادي الذي أعفى الزبيدي وبن بريك، وقد دفعت الإمارات عددا من محافظي منطقة جنوب اليمن للانضمام إلى عضوية

الجدول رقم (01): نوع الدعم ومستوى السيطرة على المليشيات اليمنية من جانب الإمارات العربية المتحدة

الجماعة	الخصائص
قوات الحزام الأمني	- جهة غير تابعة للدولة توجد في عدن ولحج وأبين والضالع - طريقة العمل المتبعة مع الإمارات العربية المتحدة: قامت الإمارات العربية المتحدة بتشكيل القوات، واختيار القادة، وتجنيد وتدريب القوات، ودفع المرتبات، وتوفير الأسلحة والمعدات واللوجستيات، وعملت القوات مع الإمارات العربية المتحدة في عمليات مشتركة، وتلقت أوامر وتعليمات محددة من قوات الإمارات العربية المتحدة.
قوات النخبة الشبوانية	- جهة غير تابعة للدولة توجد في شبوة - طريقة العمل المتبعة مع الإمارات العربية المتحدة: كما ورد أعلاه
قوات النخبة الحضرمية	- جهة غير تابعة للدولة توجد في حضرموت - طريقة العمل المتبعة مع الإمارات العربية المتحدة: كما ورد أعلاه
قوات الساحل الغربي (باستثناء قوات أمجد خالد)	- جهة غير تابعة للدولة توجد في المخا والحديدة - طريقة العمل المتبعة مع الإمارات العربية المتحدة: كما ورد أعلاه، لكن هذه القوات تم تشكيلها من جانب كل من الامارات العربية المتحدة وحكومة اليمن، وكان لدى الامارات العربية المتحدة زمام السيطرة العملياتية الكاملة أثناء العمليات التي نفذت في الساحل الغربي.
جماعة أبي العباس	- جهة غير تابعة للدولة توجد في تعز - طريقة العمل المتبعة مع الإمارات العربية المتحدة: وفرت الإمارات العربية المتحدة الأسلحة والمعدات واللوجستيات فقط، وتولت حكومة اليمن دفع الرواتب في عام 2019، وأجرت الجماعة عمليات مشتركة مع قوات حكومة اليمن.

المصدر: مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، 26 ابريل/ نيسان 2020، ص 14-326.15 https://www.undocs.org/pdf?symbol=ar/s/2020

المجلس الذي يرأسه، في وقت فضل بعضهم السفر إلى السعودية بموازاة مع عقد المجلس اليمني الجنوبي اجتماعا له بالمكلا.[10]

ففي 28 يناير/كانون الثاني 2018 اندلعت اشتباكات ضارية في عدن بين قوات حماية الرئاسة التابعة للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وقوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي، أسفرت عن قتل عشرة مسلحين على الأقل، واندلعت شرارة الاشتباكات في مديريتي كريتر وخورمكسر بمحافظة عدن بعد منع قوات الحماية الرئاسية أنصار المجلس الانتقالي المدعوم من الإمارات من إقامة اعتصام في ساحة العروض. وكانت هناك ثلاث نقاط تحول في النزاع الدائر بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة اليمن لها أثار أوسع نطاقا: كانت الأولى هي المواجهات التي وقعت في شبوة، وقد أذعنت الجماعات الموالية للمجلس للقوات النظامية، أما نقطة التحول الثانية فكانت في 28/29 أغسطس/ آب 2019 حينما شنت الإمارات العربية المتحدة غارات جوية على

وحدات عسكرية تابعة لحكومة اليمن كانت تعد لاسترجاع السيطرة على عدن، وحالت هذه الغارات دون دخول قوات حكومة اليمن إلى عدن، وخلفت ميزة عسكرية لصالح المجلس الانتقالي الجنوبي، وفي وقت لاحق، استعاد المجلس السيطرة على أبين.[11]

أما نقطة التحول الثالثة فهو تمكن السعودية من جمع طرفي الصراع والتوصل إلى اتفاق عُرف باتفاق الرياض، الذي حقق للمجلس الانتقالي اعترافا حكوميا وإقليميا باعتباره طرفا، ومنحه حق المشاركة في السلطة، لكنه جرّده من تشكيلاته العسكرية والأمنية، التي تحولت إلى نواة لجيش وشرطة "دولة الجنوب. ومع نهاية ابريل/ نيسان 2020، أُعلن عن تعثر المفاوضات المباشرة، التي رعتها السعودية بمدينة عدن، بين ممثلين عسكريين عن الحكومة والمجلس الانتقالي، وزاد من تعقيد الأمور تعرّض مدينة عدن لسيول مدمرة، كشفت عن عوار الأداء الحكومي، فأخذ الطرفان يتراشقان الاتهامات إلى حد وصف فيه بيانٌ للمجلس الانتقالي حكومة معين عبد الملك بأنها فاقدة للشرعية. وأعلن المجلس أن تنفيذ اتفاق الرياض مرهون بعودة قادة المجلس الممنوعين من العودة إلى عدن، وأعلن عن قيام الإدارة الذاتية في الجنوب[12]، الذي تم إلغاءه في جويلية 2020.

فالمجلس الانتقالي المدعوم والممول إماراتيا، صار القوة الضاربة لأبو ظبي في جنوب اليمن، وكيانا موازيا لمؤسسات الحكومة الشرعية العسكرية. ومع الدعم الإماراتي الكبير له، صار الكيان الأقوى على الأرض في مدن الساحل الجنوبي، إذ أصبحت المعسكرات التابعة والموالية له تضم قرابة 90 ألف جندي، وقد استفاد المجلس من الوضع الضعيف لحكومة هادي، التي بدت عاجزة عن إدارة الشؤون الداخلية للبلاد، فانتشرت النزاعات داخل كيانات الشرعية، وبات الفساد والمحسوبية يطبعان أداء مؤسسات الدولة.[13]

كما أن حكومة الرئيس هادي لا تزال غير قادرة على تأكيد ممارسة سلطتها وواجباتها ومسؤولياتها في المناطق المحررة، فاللقاء الذي جرى بين ولي العهد الأمير محمد بن زايد ال نهيان والرئيس هادي في يونيو/ حزيران 2018، مع بدء العمليات العسكرية للسيطرة على مدينة الحديدة، كان دليلا على إحراز تقدم في العلاقات، ولم يكن نتيجة للعلاقات الثنائية فحسب، بل كان أيضا ثمرة لجهود المملكة السعودية من أجل تطبيع العلاقات بين حكومة اليمن والإمارات. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2018، قادت المملكة العربية السعودية جهودا إلى تحسين العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وقادة حزب الإصلاح المقيمين في

الرياض. ومن أهم أسباب الصراع بين حكومة هادي والإمارات، نذكر ما يلي:[14]

- تلاشي سلطة حكومة اليمن، وتزايد عداء العناصر الجنوبية الموالية للإمارات العربية المتحدة؛
- استهداف المسؤولون في حكومة هادي من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة حاكم عدن السابق عيدروس الزبيدي والزعيم السلفي هاني بن بريك، وزير الدولة سابق. وفي يناير/ كانون الثاني 2018، اندلعت اشتباكات في عدن بين قوات الحماية الرئاسية وقوات بقيادة اللواء شلال علي شايع، مدير الأمن العام، بما في ذلك قوات الحزام الأمني، وظل رئيس الوزراء السيد ابن دغر في القصر الرئاسي في المعاشيق الذي كان محاصرا، إلى أن تم إجلاؤه إلى المملكة العربية السعودية.
- وفي مايو/أيار 2018، توتر بين السيد ابن دغر والإمارات العربية المتحدة بشأن سقطرى، وتوسطت المملكة العربية السعودية مرة أخرى في هذه الأزمة، وانسحب السيد ابن دغر إلى المملكة العربية السعودية، وفي أكتوبر/ تشرين الأول2018 اندلعت سلسلة جديدة من الاحتجاجات ضد الحكومة، بسبب سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، لكن المجلس الانتقالي الجنوبي استغل السخط الشعبي واستهدف رئيس الوزراء واتهمه بالفساد ودعا إلى تنحيته، وهو ما تم في 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2018.
- أما المصدر الأخر للتوتر فهو اضطهاد فصيل من رجال الدين السلفيين الذين يقولون بمبدأ طاعة الحاكم، وأعضاء حزب الإصلاح السني الإسلامي في جميع أنحاء الجنوب.

وفي عام 2017 حقق فريق خبراء مجلس الأمن في 12 حالة أفراد حرموا حريتهم إذ احتجزوا في مرافق احتجاز بقاعدة الإمارات العربية المتحدة في البريقة، وفي مطار الريان، وفي ميناء بلحاف، وخلص الفريق إلى ما يلي:[15]

- احتجزت قوات الإمارات العربية المتحدة في اليمن أفرادا في ثلاثة أماكن احتجاز على الأقل في اليمن، حيث كانت تديرها الإمارات العربية المتحدة وتشرف عليها حصرا؛
- ليست لدى حكومة اليمن أي سلطة على الأفراد المحتجزين في القواعد التي تديرها الإمارات العربية المتحدة؛
- اشتركت قوات الإمارات العربية المتحدة في عمليات اعتقال مشتركة، أو أشرفت عليها مع قوات النخبة الحضرمية و الشبوانية؛
- تتحمل قوات الإمارات العربية المتحدة المسؤولية عما يلي: التعذيب (بما في ذلك عمليات الضرب والصعق بالكهرباء والتعليق المقيد والسجن في خلية فلزية تحت الشمس)؛ سوء المعاملة؛ الحرمان من العلاج الطبي في الوقت المطلوب؛ انتهاك الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية؛ الاختفاء القسري للمحتجزين، وهو ما يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويقدر فريق الخبراء أن العدد الإجمالي للمحتجزين لدى قوات الإمارات العربية المتحدة في اليمن تجاوز 200 محتجز في 2017/11/1.

كما أعلنت الإمارات العربية المتحدة في 8 يوليو/ تموز2019 عزمها على تخفيض وإعادة نشر قواتها في اليمن، لتتحول كما قالت من إستراتيجية "القوة العسكرية أولًا" إلى إستراتيجية "السلام أولا" ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب، منها:[16]

- تصاعد الخلافات مع السعودية حول النفوذ وحول دعم الشرعية.
- عدم رضا الإمارات الست عن إدارة أبوظبي للحرب وغرقها في مستنقع اليمن.
- محاولة تحسين صورتها بعد تشوه وتضرر سمعتها وتقديم نفسها كدولة تريد السلام، خاصة مع معاقبة دولية لأبوظبي بمنع بيع الأسلحة لها من بعض الدول الأوروبية، ومحاولات إقرار مشروع قرار مماثل في الكونجرس الأمريكي.
- التطورات الإقليمية في مياه الخليج وخشية أبوظبي من تحول الإمارات إلى ساحة صراع بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وإيران وميلشياتها من جهة أخرى.

- اعتقاد أبوظبي بعدم جدوى استمرار الحرب مع الحوثيين، وأن العمليات ضد الجماعة تؤول إلى خسارة أو إلى جمود طويل الأمد، وتريد إنقاذ نفسها من "الهزيمة" وإلباسها للسعودية؛ حتى لا يُذكر أن أبوظبي هُزمت في أول حرب خارجية تخوضها.
- الهروب من تحمل تبعات الحرب في اليمن والتنصل من مسئولياتها الأخلاقية بما يتعلق باستهداف المدنيين تحت مسمى الضربات الخاطئة، وتداعيات الفوضى في المناطق المحررة مثل: الاغتيالات والاعتقالات والاختطافات والتعذيب حتى الموت في سجون سرية خاصة بها إلى جانب الهروب من دفع أي تعويضات تتعلق بالحرب في اليمن.
- إعلان الانسحاب كان بمثابة بوابة للتفاهم مع إيران، فبعد الإعلان وصل وفد عسكري إماراتي إلى إيران، لبحث التوتر في مياه الخليج وهو لقاء لم يحدث منذ سنوات، تحدث الإيرانيون أن أبوظبي قدمت سياسة جديدة في المنطقة وأن تفاهمات حدثت بشأن اليمن.
- لإعلان عن انسحابها محاولة لعدم تحمل مسئولية التمرد والانقلاب لميليشيات انفصالية دعمتها في المحافظات الجنوبية، واضطرت للتدخل بالطيران لإنقاذها، فقد كانت الإمارات تستعد لتمكين حلفائها على الأرض من أجل السيطرة على المحافظات الجنوبية المحررة لتفتح الباب نحو تداعيات خطيرة على مستويات عِدة متعلقة ب«الشرعية" و«المشروعية".

قد يؤدي انسحاب الإمارات العربية المتحدة، إلى زيادة عزلة المملكة العربية السعودية في اليمن وبالتالي زيادة الضغط الخارجي على المملكة. كما أنها ستضعف التحالف الذي تقوده السعودية ليس من حيث الموارد والأسلحة والقوات المدربة جيدًا فحسب، بل ستضعف أيضا، كما أشار مايكل نايتس من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، قدرتها التشغيلية على شن عمليات عسكرية فعالة، وهذا ما يترك للمملكة العربية السعودية خيارات محدودة في اليمن تتمثل في: الاستمرار في القتال لتغيير ميزان القوى على الرغم من الانقسامات الواضحة داخل التحالف، و تعزيز نظيرتها الحكومة اليمنية الهشة؛ أو دفع حكومة الرياض إلى إبرام اتفاق هش مع المتمردين لتأمين انسحاب لحفظ ماء الوجه.[17]

فعلى الرغم من مزاعم المصادر الإماراتية أن الوحدات الإماراتية أصبحت 100 ٪ تقريبا خارج

مـــأرب، و 80 ٪ تـقـريـبـا خـارج الحديـدة، وهـي تبدأ بـالانسحاب من عدن، تـاركة الرقـابة المحلية إلى القوات الـيـمـنـيـة الـتـي دربـتـهـا (أي "الحزام الأمـنـي" و "قوات النخبة"). وتؤكد المصادر اليمنية على الأقل جزءاً من تـخـفـيض الـتـواجد الـعسكري من عدن. كذلك، تراجعت نسبة ضباط الأركان الإماراتيين في قاعدة العمليات الأمامية الرئيسية في مدينة عصب الإريترية بحوالي 75٪ في الشهرين الماضيين، من بينهم جنوداً قاموا بتدريب القوات اليمنية، إلا أن الواقع يثبت عدم تخفيض الـتـواجـد الـعسكـري في بـعض المنـاطق؛ فـعلـى سبيل المثالتزعم المصادر اليمنية أنه لا يوجد انسحاب واضح في محـافـظـة شـبـوة، حـيث يـتـواصـل الـقـتـال عـلـى المقاطعات النفطية في بيحان. علاوة على ذلك، ستبقى قوات المرتزقة التي تموّلها الإمارات، والتي تشمل ما لا يقل عن 10000 مقاتل سوداني مدعومين من قاعدة عصب، متوافرة لدعم الجيش اليمني. وربما الأهم من ذلك، ستستمر قوات الإمارات في تنفيذ عمليات لمكافحة الإرهاب من قاعدتها في المكلا، المدينة التي حررتها من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب في عام 2016.[18]

خاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن الدور الإماراتيفي اليمن مرتبط بتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية على حساب استقرار ووحدة الدولة اليمنية، ولـتـحـقـيق هذه الأهداف اعتمدت على القوة الصلبة (إنشاء مليشيات عسكرية تابعة لها، وإنشاء المجلس الانـتـقـالي)، أو من خلال القوة الناعمة (المساعدات وشراء ولاءات زعماء القبائل).

ملاحظات أخيرة

(1) محمد الاحمدي، الإمارات في اليمن: من دعم الشرعية إلى تقويض ملامح الدولة،الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص3.

(2) علي الذهب، دوافع الدور الاماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص 3.

(3) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، مستقبل الصراع في اليمن بعد "انسحاب" القوات الإماراتية، تقدير الموقف،15 يوليو/ تموز2019، ص1.

(4) علي ذهب، التداعيات العسكرية والاستراتيجية لسيطرة الإمارات على أرخبيل سقطرى اليمني، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص4.

(5) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، مستقبل الصراع في اليمن بعد "انسحاب" القوات الإماراتية، المرجع السابق، ص1.

(6) Magnus Taylor , " Horn of Africa States Follow Gulf into the Yemen War", The International Crisis Group, accessed 25 May 2020.

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/behind-front-lines-yemens-marib

(7) Khalid Abdelaziz, Sudan says it has reduced troops in Yemen to 5,000,Reuters, accessed 25 May 2020.

https://www.reuters.com/article/us-sudan-politics/sudan-says-it-has-reduced-troops-in-yemen-to-5000-idUSKBN1YC0H4

(8) Day S, Opcit, P 202.

(9) Magnus Taylor,Opcit.

(10) قناة الجزيرة، الانتقالي الجنوبي..تمرد على الشرعية بدعم إماراتي. تم تصفح يوم https://bit.ly/34MVf672020/8/2

(11) مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، 26 ابريل/نيسان 2020، المرجع السابق، ص16.

(12) المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، إعلان الإدارة الذاتية في جنوب اليمن: الخلفيات والتداعيات، تقدير موقف، 30 أبريل/ نيسان 2020. ص. 1–2.

(13) أحمد ناجي، هل من صراع إماراتي–سعودي؟ مركز كارنيغي للشرق الأوسط، https://carnegie-mec.org/diwan/797082019/8/22

(14) مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ وفقا للفقرة 6 من القرار 2402 (2018). مجلس الأمن، نيويورك، 2019. ص12

(15) مجلس الامن، المرجع نفسه، ص57.

(16) مركز أبعاد للدراسات والبحوث،الصراع الصامت على النفوذ.. مستقبل التحالف السعودي الإماراتي في اليمن، 2019/9/7

https://abaadstudies.org/news-59818.html

(17) Ibrahim Jalal, The UAE may have withdrawn from Yemen, but its influence remains strong, Middle East Institute, February 25, 2020, https://www.mei.edu/publications/uae-may-have-withdrawn-yemen-its-influence-remains-strong

(18) لينا ديلوجر، تخفيض التواجد العسكري للإمارات قد يعزل السعودية في اليمن، معهد واشنطن، 2019/7/3

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/uae-drawdown-in-yemen-may-isolate-saudi-arabia

الملاحظات

الملاحظات

منشورات أورسام

المجلات الدورية "تحليلات الشرق الأوسط" و "دراسات الشرق الأوسط"، مجلة "تحليلات الشرق الأوسط" التي تصدر باللغة التركية كل شهرين، وهي تغطي آراء الباحثين والخبراء حول التطورات المعاصرة في الشرق الأوسط، مجلة "دراسات الشرق الأوسط"، وهي مجلة علمية محكمة مختصة بالعلاقات الدولية، تصدر بشكل بصف سنوي باللغتين التركية والإنكليزية، تقوم مجلة "دراسات الشرق الأوسط" بنشر الإسهامات البحثية للأكاديميين الذين يعدون خبراء في مجال تخصصاتهم. هنالك العديد من الأكاديميين المرموقين على المستويات المحلية والدولية ينشرون بحوثهم في مجلة "دراسات الشرق الأوسط". مجلة "دراسات الشرق الأوسط" مفهرسة من فهرس العلوم الاجتماعية التطبيقية والمخطوطات (ASSIA)، وموقع EBSCO Host، و Index Islamicus، والببليوغرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية (IBBS)، وملخصات العلوم السياسية في جميع أنحاء العالم (WPSA).

انقرة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"
زقاق 2128/ بنية ر قم 3

info@orsam.org.tr
www.orsam.org.tr

+90 (850) 888 15 20
+90 (312) 430 39 48

orsamorgtr